المجال	نظام الحكم في الإسلام	الديمقراطية
المصدر والمرجعية	الوحي الإلهي والنصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة المطهرة بوصفهما المرجع الأعلى في التشريع والتنظيم، واجتهاد الفقهاء في التطبيق.	يقوم على إرادة الشعب بوصفها المصدر الأعلى للسلطة والتشريع.
السلطة	السلطة لله، والخليفة والإمام يمارس الحكم بوصفه نائبا في تطبيق الشريعة.	السلطة للشعب، والحاكم يمارسها بتفويض من المواطنين.
التشريع	الشرعية لله ومن ثم تنصيبه وفق الشرع، والشعب يشارك ضمن حدود الشريعة وهو مقيد بالنصوص الشرعية الصحيحة، ومجال الاجتهاد مفتوح فيما لا نص فيه	مبدأ السيادة التامة للشعب والجمهور فهو من يملك حق التشريع وهو مفتوح لإرادة الأغلبية، حتى في القضايا الأخلاقية والدينية وهو من يضع المواثيق والدساتير الوضعية.
الحرية	الحرية مكفولة بضوابط الشريعة	الحرية مكفولة ما دامت لا تتعارض مع القانون الوضعي.
آلية اختيار الحاكم	تتم عبر طرق محددة شرعا	تتم عبر الانتخابات
آلية الرقابة والمحاسبة	تتم عبر القضاء، أو أهل الحل والعقد، أو الأمة من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو عزله إذا خالف الشرع	محاسبة الحاكم عبر المؤسسات الدستورية كالسلطات القضائية التي حددها الدستور.
الطابع العام	ديني – تشريعي، يجمع بين العبادة والسياسة.	وضعي – دنيوي، يفصل الدين عن السياسة غالبا.
الغاية النهائية	تحقيق العبودية لله، وإقامة العدل والمساواة، وتحقيق المصلحة العليا للناس، وصيانة الدين والدنيا	تحقيق سيادة الشعب، وضمان الحرية الفردية والعدالة والمساواة وفق الإرادة الشعبية.

الجدول رقم (١): مواطن الاختلاف في نظام الحكم الإسلامي والديمقراطية

وعليه، يتضح أن العلاقة بين نظام الحكم في الإسلام والديمقراطية ليست علاقة تطابق تام ولا تضاد مطلق، بل هي علاقة مركبة تقوم على الالتقاء في بعض المبادئ الكلية كتحقيق العدل وإشراك الشعب في القرار، مع الافتراق في الأسس الفلسفية كمسألة مصدر السيادة وحدود التشريع.

وقد شكّل هذا التباين تحدياً بارزاً أمام الفقهاء والمفكرين المسلمين، تمثّل في السعي لإيجاد صيغة حضارية قادرة على استيعاب الرؤية الشرعية من جهة، والاستفادة من مكتسبات التجربة الديمقراطية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، أكدت المرجعية الدينية في العراق رؤيتها بعد سقوط نظام البعث عام

...ا، وأن الإمام هو الخليفة الشرعي للنبي[1]. وفريق آخر رأى أن الخلافة تقوم على مبدأ ...ة من أهل الحل والعقد، معتبرين أن الأمة هي التي تختار من يتولى أمرها وفق ضوابط ...، ولكل فريق من الفريقين أدلته التي استند إليها.

...ثم **تطور النظريات**، مع مرور الزمن وتوالي الأحداث، ولاسيما مع غيبة الإمام الثاني عشر ...المهدي المنتظر ﷺ عند الفريق الأول، برزت نظريات عدة في الحكم؛ إذ اجتهد الفقهاء والعلماء ...حدود السلطة وآليات إدارتها[3] في ظل غياب الإمام المعصوم ﷺ، وتطورت عند الفريق الثاني ...الحكم المستندة إلى مبدأ الشورى[4]، من خلال اجتهادات الفقهاء والمفكرين الإسلاميين، فظهرت ...نظريات عديدة في الفكر السياسي الإسلامي[5].

المطلب الثاني: مواطن الاختلاف بين نظام الحكم الإسلامي والديمقراطية:

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن النظام الإسلامي للحكم لا يقتصر على تنظيم السلطة، بل يقوم على ...واسع، مما يثير التساؤل حول مواضع التمايز بينه وبين النظام الديمقراطي.

وفي إجابة السؤال يقال إنَّ مواطن الاختلاف في نظام الحكم الإسلامي والديمقراطية كثير يمكن ...إبرازها في الجدول رقم (١).

...في الشيعة ما عدا الزيدية ولمزيد من التفصيل يراجع الكتب الكلامية والجوامع الحديثية مثل كتاب المراجعات للسيد ...د الحسين العاملي، وإحقاق الحق وإزهاق الباطل للقاضي نور الله الشوشتري، والشافي في الإمامة للسيد علي بن الحسين ...المرتضى، والأسس الكلامية لنظام الحكم في الفكر الإسلامي للدكتور أحمد حسن السعيدي، والغدير للعلامة محسن الأميني.

...وللتبحر مدرسة الخلافة، للمزيد راجع: الأحكام السلطانية للماوردي، ونظام الحكم في الإسلام لعبد الكريم زيدان، والإسلام ...أصول الحكم لعلي عبد الرازق، والإمامة والسياسة لعبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة.

...هناك عدد من النظريات في الحكم بعصر الغيبة لدى الشيعة الإمامية منها: نظريّة ولاية الأمّة على نفسها، ونظريّة خلافة الأمّة ...وإشراف المرجعيّة، ونظرية شورى مراجع التقليد، ونظرية الولاية المطلقة للفقهاء وهي ولاية الفقيه، ونظرية الدولة المشروطة ...بإذن ونظارة الفقهاء، والولاية الانتخابيّة المقيّدة للفقيه، ونظرية الدولة الانتخابيّة الإسلاميّة.

...وإن أصحاب هذا الرأي مجموعة من النظريات في الحكم وتعيين الحاكم أبرزها: نظرية مرجعية الأمة (البيعة والاختيار)، ...ونظرية الشورى، ونظرية النص، ونظرية العهد، ونظرية الميراث، ونظرية الدعوة إلى النفس (الاستيلاء)، ونظرية موافقة ...أهل الشوكة، ونظرية الولاية العامة (السياسة الشرعية).

...ولمزيد من المعلومات راجع كتاب نظام الحكم والإدارة في الإسلام للشيخ محمد مهدي شمس الدين، ونظريات الحكم في الفقه ...الشيعي لمحسن كديور.

- المطلب الأول: نظام الحكم في الإسلام:

مفهوم نظام الحكم في الإسلام: هو إطار متكامل من الأحكام والمبادئ الشرعية المترابطة، المستمدة من القرآن الكريم وسنة المعصوم(عليه السلام)، يهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد والجماعات، وضبط العلاقات الاجتماعية والسياسية، وتحقيق المصلحة العامة، ومنع الفساد والظلم، من خلال ممارسة السلطة بوصفها أداة لإرساء الاستقرار، ووضع السياسات، واتخاذ القرارات ضمن ضوابط شرعية محددة تضمن التوازن بين الحقوق والواجبات في المجتمع الإسلامي.

١. **نظريات الحكم في الإسلام:**

إنّ معرفة نظريات الحكم في الإسلام تقتضي بيان مجموعة أمور هي:

أ. **ضرورة وجود حاكم:** تُعدّ ضرورة وجود حاكم للبشر من المرتكزات الأساسية في الفكر الإسلامي؛ إذ إن الحاكمية المطلقة لله تعالى لا يمكن أن تتحقق بصورةٍ مباشرة بين الخالق والمخلوق، فلا يظهر الله (عز وجل) بذاته أو بصورة إنسان، ولا يرسل ملائكة لتحكم الناس كما دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ (سورة الأنعام: ٨-٩).

ومن هنا اقتضت الحكمة الإلهية أن يُعيَّن خليفة بشري في الأرض يحكم بإذن الله تعالى، فتكون ولايته في حقيقتها ولاية اعتبارية مستمدة من الله، مقيدة بحدود شرعه وتعاليمه، وليس له أن يخالفها ولو بأبسط الأمور.

ب. **ولاية الأنبياء والرسل**، كان الأنبياء والرسل(عليهم السلام) على رأس هذا الهرم المختار من الله (عز وجل) كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (سورة النساء: ٦٤ ، ٦٥)، وقال سبحانه: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ (سورة الأحزاب: ٦). وبذلك ثبتت الولاية التشريعية والتنفيذية لرسول الله محمد ﷺ على الأمة، باعتباره المبعوث من الله تعالى، والمرجع الأعلى في التشريع والحكم والقضاء وعلى هذا إجماع المسلمين.

ت. **الخلاف بعد رحيل النبي**، بعد رحيل الرسول الأكرم ﷺ وقع الخلاف بين المسلمين حول طبيعة الخلافة ومن يخلفه إلى فريقين، فريق ذهب إلى أن الخلافة ثابتة بالنص والتعيين، وأن الإمامة

المبحث الخامس
الإسلام والديمقراطية

لا ريب في أن الدين الإسلامي جاء لتحقيق السعادة للإنسان في الدارين، فجاء بنظام شامل وعام
مجموعة من القواعد والنظم ما يترتب عليها من آثار في هذه الدنيا وما بعدها؛ للحفاظ على
ح لها للنوع الإنساني، وبذلك يكون الإسلام قائما على مبدأ الشمولية، إذ لا يقتصر على الجانب
و الأخلاقي فحسب، بل يمتد ليشمل جميع مفاصل الحياة، كالسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة
مستنداً إلى قيم العدل والإحسان والحرية والمساواة، بما يجعله نظاما عالميا قادرا على معالجة
الإنسان في كل زمان ومكان، إذ يقول تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ
لناس لا يعلمون﴾ (سورة سبأ: ٢٨).

وهذا تجسد في التشريع القرآني والسنة المطهرة عبر رسم معالم حياة الإنسان إذ يقول تعالى:
فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا﴾ (سورة القصص: ٧٧)، وكذلك رسم معالم
العدل والإحسان والرحمة؛ إذ ترتبط السلطة بالمسؤولية وتخضع للرقابة الإلهية والمجتمعية، وأن
بمرونته التشريعية، وسماحته في مواكبة مستحدثات المسائل قادر على استيعاب متغيرات العصر
أن يفقد ثوابته، ويتجلى الطابع العالمي للإسلام بوصفه منهجاً حضارياً متكاملاً يحقق كرامة الإنسان
حفوقه.

ومن هنا لا نجد صعوبة في بيان موقف الإسلام من الديمقراطية، وإن كان هذا البحث من أكثر
إثارة للجدل في الفكر السياسي المعاصر، إذ يتصور عدد من المفكرين وجود تقاطع بين البعد
والبعد المدني، فاستنبطوا التوترَ بين الثابت الشرعي والمتغير السياسي، ولعل منشأ ذلك هو
رؤيتهم القائمة بأنَّ أساس الحكم في الإسلام هو مبدأ السيادة الإلهية ووجوب تحكيم الشريعة،
أساس الحكم في الديمقراطية ينطلق من مبدأ السيادة الشعبية وحرية التشريع.

لتوضيح الرؤية الإسلامية كاملة تجاه الديمقراطية لابد من بيان أمرين: الأول نظام الحكم في
سلام، والثاني: مواطن الاختلاف بين نظام الحكم الإسلامي والديموقراطية.